TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/52/9
5 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والخمسون
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
البند ٩(ب) من جدول الأعمال المؤقت

جلسة استماع مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قصر الأمم، جنيف

خلاصة

عملاً بالفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو باولو، عقد مجلس التجارة والتنمية جلسة الاستماع الثانية مع ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، مما سمح لهم بالتعبير عن آرائهم بشأن القضايا المعروضة على المجلس. وعُقدت جلسة الاستماع في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وحضرها ممثلون عن الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وكيانات خاصة.

وترأس جلسة الاستماع رئيس مجلس التجارة والتنمية. وعقب الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها الرئيس والموظف المسؤول عن الأونكتاد بالإنابة، أُعطيت الكلمة إلى أبرز المشاركين في النقاش وغيرهم من الذين شاركوا في الجلسة ليعبروا عن آرائهم بشأن بنود جدول أعمال جلسة الاستماع. ويرد في ما يلي ملخص للآراء التي تم الإعراب عنها.

الجزء الرفيع المستوى: النمو الاقتصادي والحد من الفقر في تسعينات القرن الماضي – الدروس المستفادة من عقد من الإصلاح الاقتصادي في وضع الاستراتيجيات الإنمائية وإقامة الشراكات العالمية في الألفية الجديدة

١- أعـــرب المشارك الرئيسي في مناقشة هذا الموضوع عن قلقه إزاء مدى تدهور الوضع بالنسبة للعديد من البلدان بدلاً من تحسنه. وعلى الرغم من النمو الملحوظ الذي شهدته الصين والهند في تسعينات القرن الماضي، فإن تلك الفترة قد تميّزت بالركود بل وحتى التراجع في مجال التنمية بالنسبة للعديد من البلدان. وقد تعمقت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يبرز الحاجة إلى النظر في السياسات المتبعة.

٢- وقـــال إن النمو الاقتصادي وحده لن يؤدي إلى حل المشكلات، بل ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب أيضاً للتخفيف من وطأة الفقر. وأعرب المتكلم عن خيبة أمله إزاء فشل مؤتمر القمة الأخير للأمم المتحدة في وضع إطار زمني محدد لكي تحقق الدول المتقدمة هدف تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وفشل البلدان الأعضاء في الالتزام بالأهداف المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ملاحظة بعض التحسن الذي تحقق في مجالات الديون والمساعدات خلال قمة مجموعة الثماني الأخيرة، فقد أعرب عن قلق عميق إزاء الشروط التي فُرضت على البلدان من أجل تخفيف أعباء الديون والحصول على مساعدات. كما تساءل عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الأونكتاد لتشجيع زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء مثل هذه الشروط.

٣- وفيما يتعلق بالتجارة، قال إن بياناً مبهماً قد صدر عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة يعيد تأكيد التزام البلدان بـــتحرير الـــتجارة. وينبغي إيلاء الاهتمام للحواجز التجارية التي حددها أعضاء المجتمع المدني، نظراً إلى أن تلك الحواجز قد منعت صغار المنتجين من دخول النظام التجاري والمشاركة فيه.

٤- وفيما يتعلق بنوع الجنس والتجارة، استُرعي الانتباه إلى حقيقة أن عدداً غير متكافئ من النساء يعشن في حالـــة فقـــر. والنساء هن الأكثر تأثراً بوطأة الفقر بسبب محدودية وصولهن إلى الخدمات العامة والتعليم. وأثار المتكـــلم مســـألة الـــدور الذي يمكن أن يلعبه الأونكتاد في تعزيز عنصر نوع الجنس في جدول الأعمال المتصل بالتجارة.

٥- وأوضح أن الحد من وطأة الفقر لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بالرغم من التقدم الجيد المحرز في العديد من مجالات السياسة العامة. وشدّد على أن هناك ٤٠٠ مليون شخص في العالم يعانون مـــن الفقر بصورة مزمنة، و٣ مليارات يعيشون تحت خط الفقر. واستناداً إلى تجربة الماضي، فإن السوق لن يحل مشـــكلة أفقـــر الفقـــراء. كما أن الأسواق لن تهتم مطلقاً بتوفير الرعاية لأفقر الشرائح السكانية، نظراً إلى أن مؤسســـات الأعمال التجارية تهتم أكثر ما تهتم بالعقود والممتلكات. كما أن قوى السوق والنمو الاقتصادي لن يفيدا وحدهما في التخفيف من وطأة الفقر. وفي الماضي، أخفقت العديد من النماذج في تمثيل مصالح عامة الناس. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بواسطة الاستثمار في قطاعي التعدين والسياحة وحدهما، ما لم يقـــترن ذلك بسياسات تراعي مصالح الفقراء. وقدم مثال جمهورية تترانيا المتحدة حيث لا يزال الفقر يتزايد في أوســـاط العديـــد من شرائح المجتمع، على الرغم من وجود مؤشرات قوية على مستوى الاقتصاد الكلي وتحقيق معـــدلات نمو مشجعة. وكتفسير محتمل لهذه المفارقة، أشار العديد من المشاركين إلى النسبة الكبيرة من "العاملين الفقراء" والحاجة إلى إعطاء أجور مجزية.

٦- وأضاف قائلاً إن النمو قد لا يكون في حد ذاته كافياً، لكنه بلا شك من الشروط الضرورية لتحقيق الحد من وطأة الفقر، نظراً إلى أن النمو الاقتصادي يمكن البلدان من تعزيز نظمها الصحية والتعليمية. بيد أن النمو الاقتصادي لا يتحقق في الغالب في ظل عدم المساواة. وينبغي استخدام النظم الضريبية ومختلف نظم توزيع الدخل من أجل تقليص فجوة عدم المساواة. وتم التشديد على أهمية توزيع الدخل، وأُشير في هذا الصدد إلى مثالي البرازيل وتايلند، حيث لم تُحدِث زيادة النمو الاقتصادي تأثيرا كبيرا على الفقراء. ودعي إلى إيجاد آليات لإعادة التوزيع الاجتماعي.

٧- وقال إن السياسات التجارية غير المنصفة تعرض للخطر المنافع المحتملة التي تقترن بزيادة التجارة من حيث خفض مستويات الفقر. كما أشير إلى الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان الغنية كمثال على هذه السياسات. والسياسات التجارية غير المنصفة التي تنتهجها البلدان الأكثر تقدماً لا تتيح فرصاً تجارية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي تحصل كمجموعة على أدنى حصة من التجارة العالمية. وخلال مناقشة مسألة الروابط بين التجارة والفقر، أشير إلى أن الحلول قد تتضمن تبسيط الإجراءات الإدارية والقضاء على الفساد.

٨- وخلال تناول القضايا المتعلقة بنوع الجنس والتجارة، أعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء أوجه عدم التوازن بين الجنسين التي لا تزال تعوق إمكانيات التنمية في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وذلك على الرغم من مساهمة النساء الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية في العديد من البلدان الأخرى. كما أُعرب عن قلق إزاء عدم الاعتراف بأنشطة النساء، وإزاء عدم تمكينهن. ودعا المشاركون إلى الأخذ بنهج شامل لتناول القضايا التي تهم النساء، بصفة خاصة، كما دعوا إلى إدماج منظور نوع الجنس في استراتيجيات التنمية الاقتصادية. ورُحِب بالمبادرات التي اتخذها الأونكتاد مؤخراً في هذا المجال.

٩- وأُبدي تعليق مفاده أنه ينبغي إشراك النساء في عمليات تحليل السياسات الاقتصادية الكلية. وأشير إلى مثال قارة آسيا حيث تشكل "التجارة التي تشتغل بها النساء" القطاع التجاري الأكثر حيوية. كما ذُكر أن بعض السياسات منحازة من حيث نوع الجنس، نظراً لاشتغال النساء في الغالب بأنشطة تختلف عن أنشطة الرجال دون أن يُعترف بالأنشطة التي يقمن بها. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون لدى البلدان ميزنة جنسانية، وبيانات مفصلة بحسب نوع الجنس، ونهج متسق وشامل في التعامل مع قضايا نوع الجنس. كما أثيرت تساؤلات حول مدى قدرة السياسة التجارية وحدها على معالجة القضايا الجنسانية، على الرغم من أن مفاوضات جولة الدوحة تنظر في مجالات التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي التي تشتمل على قضية نوع الجنس.

١٠- وفيما يتعلق بموضوع المساعدة الإنمائية الرسمية، تم الترحيب بمبادرة الاتحاد الأوروبي لزيادة هذه المساعدة. ومع ذلك، أُعرب عن قلق إزاء كيفية تمويل تلك المستويات المرتفعة من المساعدة الإنمائية الرسمية. فتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن يأتي من الميزانيات العامة للحكومات وليس من خلال فرض ضرائب إضافية، نظراً إلى أن فرض ضرائب لمثل هذه الأغراض قد ينطوي على تأثيرات ضارة. وكان هناك بعض الاختلاف حول معارضة المشارك الرئيسي في النقاش للشروط المتعلقة بإلغاء الديون. فمثل هذه الشروط ترمي إلى ضمان استخدام الموارد الإضافية لفائدة أفقر المجموعات.

١١- وذكر أن النمو يُعد أمراً أساسياً لحل مشاكل الفقراء. وتنطوي التجارة على إمكانيات كبيرة لتحقيق هذا النمو. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن البلدان الأفريقية، إذا استطاعت زيادة حصتها من التجارة العالمية بنسبة ١ في المائة فإن هذه الزيادة قد تولد مستوى دخل يفوق مستويات المساعدات الراهنة بأربع مرات. وفيما يتعلق بالتجارة والمساعدات أيضاً، هنالك حاجة إلى إيجاد حل لمعالجة مسألة الإعانات التي تقدمها معظم البلدان المتقدمة. ويجب تخفيض هذه الإعانات أو إلغاؤها بالكامل، كما يجب أن يزداد حجم الواردات من البلدان النامية بصورة كبيرة. وبغير ذلك تكون المساعدات المقدمة إلى هذه البلدان عديمة الفائدة.

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: السمات الجديدة للترابط العالمي

١٢- أشار المشارك الرئيسي في المناقشة حول هذا الموضوع إلى الحاجة إلى النظر في أفكار مختلفة وبدائل للنموذج الإنمائي للرأسمالية العالمية. وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، ثمة تباين بين البلدان؛ فالبلدان الغنية تقدم اقتراحاتها لكنها غير منفتحة إزاء إمكانية وضع سياسات منصفة يمكن أيضاً أن تفيد البلدان الأفقر. أما البلدان النامية، فإن انفتاحها يمنعها من وضع سياسات محلية لمعالجة مشاكل الفقر وعدم المساواة.

١٣- وأوضح أن الأونكتاد هو مصدر من مصادر التفكير النقدي والبديل. ومع ذلك، فإن البلدان لا تستخدم نتائج ذلك التفكير في إطار منظمة التجارة العالمية أو في المناقشات الإقليمية. وبهذا المعنى، لا يوجد اتساق بل نفاق في أغلب الأحيان. وثمة اتساق بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وبين منظمة التجارة العالمية، غير أن هذا الاتساق ليس موجوداً بشأن المسائل التي ما زالت موضوع نقاش طويل في إطار الأمم المتحدة. والسؤال المطروح هو كيفية جعل النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة أكثر اتساقاً مع تلك التي توصلت إليها الأُطر المؤسسية الأخرى.

١٤- وثمة مسألة أخرى هامة هي مسألة كيفية حماية الاقتصاد غير الرسمي الذي اكتسب أهمية كبيرة نتيجة للتنمية الحصرية. فمن الضروري أن تكون هناك مسؤولية مشتركة ومواجهة مشاكل عدم المساواة والفقر في سياق يتسم بالتوازن بين مختلف القطاعات. وفيما يتعلق بتحويلات الأموال، لا يتوفر دعم قانوني للمهاجرين غير الشرعيين، بيد أن هؤلاء قد أصبحوا من الجهات الرئيسية المؤثرة في اقتصادات بلدانهم الأصلية من خلال الأموال التي يحولونها إلى تلك البلدان. وهذه حقيقة بالنسبة لجميع الأقاليم في الجنوب. كما يلعب هؤلاء العمال غير المهرة دوراً رئيسياً في اقتصادات البلدان المتقدمة. ويتعين وضع تدابير محددة لحمايتهم وتأمين استدامة تحويلاتهم. وقد جرى بعض النقاش حول هذا الأمر في إطار منظمة التجارة العالمية، غير أن البلدان الفقيرة تبقى مهمّشة. وينبغي لجميع البلدان أن تشارك في النقاش، وينبغي أن تُحترم خصوصية كل منها.

١٥- وقال إن القطاع غير الرسمي ينمو بسبب البيئات السيئة السائدة في مجال الأعمال التجارية. وفي بعض الحالات، يتعرض القطاع الرسمي للاختناق ويشكل القطاع غير الرسمي المخرج الوحيد بالنسبة لبعض الشركات. وفي هذا الصدد، هنالك حاجة لمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، ولتخفيف عبء التعقيدات البيروقراطية. وينبغي أن يشمل وضع السياسات العامة القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة، كما أن من الضروري أن تشترك الشركات في معالجة القضايا الإنمائية. وتُعد مسؤولية الشركات من القضايا الهامة. ومع ذلك، فإن قطاع الأعمال التجارية حتى إذا اعتبر ضرورياً وأرتئي أنه يحقق تقدماً فيما يتعلق بالمسؤولية

الاجتماعية، في سياق الميثاق العالمي على سبيل المثال، فإن الدور الاجتماعي للحكومة في تقديم الخدمات العامة لا ينبغي أن يُنسى. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف الرئيسي لمؤسسات الأعمال التجارية هو تحقيق الأرباح وفي الكثير من البلدان لا تعير الشركات أي اهتمام لإعادة الاستثمار، وتطوير الموارد البشرية، وما إلى ذلك. وتُعد الأجور المتدنـــية والضرائب المنخفضة من بين متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا السياق، هنالك حاجة لإفساح مجال تحرك للحكومات، ولكن ليس من نوع المجال الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية.

١٦- وقال إن تحرير التجارة ليس سيئاً في حد ذاته. وثمة دور يلعبه التحرير نظراً إلى أن التجارة تعود بالفائدة على النمو، والنمو ضروري من أجل توفير ما يمكن توزيعه، على الرغم من أنه قد لا يكون كافياً للتخفيف من وطأة الفقر وعدم المساواة. وينبغي مع ذلك التعامل مع التحرير بحذر. فالبلدان يمكن أن تتأقلم بصورة أفضل مع الـــتحرير إذا توفرت الاستراتيجيات والمساعدة الإنمائية اللازمة. وقد يُنظر إلى التحرير على أنه تجربة ناجحة عند النظر إلى مثالي الصين والهند اللتين برهنتا على أن فتح الأسواق يمكن أن يساعد في التخفيف من وطأة الفقر. بيد أن التحرير القسري والإعانات هما من العقبات الرئيسية أمام التخفيف من وطأة الفقر في العديد من البلدان النامية.

١٧- وأضـــاف أن المشـــكلة تكمن في التجارة غير المنصفة بين البلدان الغنية والفقيرة، حسب ما أكده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك نظراً إلى أن التحرير يضر بتنمية البلدان ويعوق الوصول إلى الفرص التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن أفقر الفقراء لا يحصلون على أي شيء من التحرير لأنهم لا يســـاهمون في زيـــادة الطلب ولا تعيرهم الأسواق اهتماماً. ولذلك فإن ثمة حاجة إلى تحقيق توازن بين الأسواق ومصالح الفقراء وبين رأس المال والعمالة، وذلك من خلال انتهاج سياسات تكون في صالح الفقراء. والأمثلة على الميزنة التشاركية أو اقتصادات التضامن، كما هو الحال في بعض المجتمعات المحلية في البرازيل والصين، تُعد خطوة جـــيدة في اتجاه الحد من وطأة الفقر. ومع ذلك، فإن الاقتصاد هو بشكل عام أكثر اهتماماً باتساق النظام المالي العالمي منه بمكافحة الفقر.

١٨- وأوضح أن لكل من عمليات الخصخصة والتحرير والعولمة وجهين لأنها، وبحسب البلدان، يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية. فبعض البلدان مهيأة بشكل أفضل لمسايرة هذه العمليات، بيد أن التحرير الاقتصادي في العديد من البلدان لا يحقق الفوائد الموعودة. وتبقى البلدان الأفريقية أضعف الاقتصادات في النظام العالمي، دون تحقيق الكثير من التقدم في مجال الحد من وطأة الفقر. ومن المشاكل الرئيسية في هذا الإقليم مشكلة الاعتماد على إنـــتاج سلع أولية أسعارها غير مجزية. والمطلوب لتحقيق النمو هو تحسين الوصول إلى السوق، إضافة إلى الأخذ بـــنهج متعدد النماذج إزاء صياغة سياسة عامة في كل بلد تشمل الجوانب الاجتماعية، وذلك نظراً لعدم وجود نمـــوذج عالمي للحد من وطأة الفقر. إلا أنه لا يوجد بديل حقيقي عن وضع استراتيجية تنمية على أساس عالمي، ويُعد التحرير جزءاً من هذه الاستراتيجية.

١٩- ونوقش دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في عملية التنمية. وساد شعور عام وسط منظمات المجتمع المدني مفاده أن الشرائح الأفقر في المجتمع لا تستفيد في الغالب من الاستثمار. وأشير إلى التعدين والصناعات الاستخراجية الأخرى كأمثلة على قطاع يجتذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن أنشطته لا تسهم إلا قليلاً في الحد من وطأة الفقر.

٢٠- وسأل ممثل إحدى الدول الأعضاء ممثلي المجتمع المدني عن توقعاتهم بشأن إسهام الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية. وسأل بالتحديد عما إذا كان "الحق" الذي تتمتع به الشركات عبر الوطنية بصورة واضحة في أن يكون لها نفوذ أكبر في صنع السياسة الدولية، ينبغي أن يقترن بتحملها "مسؤولية" الإسهام في التنمية بطريقة أكثر إيجابية. وأشير إلى أنه ربما ينبغي أن تكون هنالك قائمة مرجعية من التدابير المتوقعة من الشركات عبر الوطنية لتكملة جهود التنمية التي تبذلها الحكومات.

٢١- وبينما توافق بعض منظمات المجتمع المدني على أن إسهامات الشركات عبر الوطنية في هذا السياق غير كافية، يحتج ممثلو مؤسسات الأعمال التجارية بأنهم يبذلون جهوداً دؤوبة على نحو متزايد للإسهام في التنمية ولتصبح شركاتهم تتصف بشكل أفضل بالمواطنة الصالحة. وقدمت أمثلة في هذا السياق شملت عملية كمبرلي لتنظيم تجارة الماس، واللجنة العالمية المعنية بالسدود، والميثاق العالمي. ورداً على ذلك، احتجت بعض منظمات المجتمع المدني بأنه يظل هناك ما يدعو إلى القلق على الرغم من أن هذه التطورات تعتبر إيجابية. وقيل إن الشركات عبر الوطنية غالباً ما توقع على المواثيق المتعلقة بمسؤوليات الشركات وغيرها من الاتفاقات المماثلة بغرض تحسين صورتها فقط. وفي حقيقة الأمر، فإن مثل هذه المواثيق ومدونات قواعد السلوك قلما تُنفّذ وقلما تؤثر على تصرفات الشركات. ولذلك فإن منظمات المجتمع المدني تشعر بالقلق من قيام الشركات عبر الوطنية على نحو متزايد بإدارة الخدمات الأساسية على أسس ربحية. وعلاوة على ذلك، فإن القيود والأنظمة المحلية التي يفترض أن تحكم سلوك القطاع الخاص غالباً ما ينظر إليها كمجرد "تعقيدات إدارية" مهددة في المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢٢- وعبر ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية عن أسفه لأن الأونكتاد لا يوفر الدعم خارج الإطار الاقتصادي الليبرالي الجديد المقبول. وذُكرت على سبيل المثال في هذا الصدد، حلقة العمل التي نظمها الأونكتاد في تايلند. وقد ركزت حلقة العمل هذه على بناء قدرات المشاركين في مجال تسوية النزاعات بين المستثمرين من خلال المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار. وأشير إلى أن مثل هذه العملية أوجدت بصورة رئيسية لخدمة مصلحة المستثمرين الأجانب، وأن حلقة العمل هذه لم تقدم الكثير لمساعدة تايلند على وضع سياسات تحقق مصالحها.

٢٣- ونوّه المشاركون بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كحلقة وصل بين سياسة التنمية، والاستثمار الأجنبي والتخفيف من وطأة الفقر. فهذه المؤسسات تُعد في الغالب القطاع الأكثر دينامية في اقتصادات البلدان النامية، والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن أنشطة هذه المؤسسات غالباً ما تؤثر بصورة مباشرة على حياة ودخل السكان في تلك البلدان. ولاحظت منظمات المجتمع المدني بأسف أن احتياجات وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نادراً ما تُدرج ضمن السياسات الدولية للتنمية، وحثّت هذه المنظمات الأونكتاد على الاضطلاع بدور طليعي في إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما شدّدت هذه المنظمات على أهمية بناء قدرات هذه المؤسسات بحيث تصبح قنوات فعالة للاستثمار الأجنبي.

٢٤- وعلاوة على ذلك، فإن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية تديرها وتمتلكها نساء. بيد أن هذا الأمر قلما اعتُرِف به، وهنالك القليل من السياسات المحددة لمساندة النساء وجسر الهوّة التي تفصل بين الجنسين وذلك من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

٢٥- إن إطلاق جدول أعمال التنمية الذي اعتُمد في الدوحة قد لفت الانتباه إلى الجوانب الإنمائية التي تنطوي عليها المفاوضات التجارية بالنسبة للبلدان النامية. ومع ذلك، وفي المرحلة السابقة لانعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، أخفقت جميع محاولات معالجة أوجه عدم التوازن في المفاوضات، مما أفضى في النهاية إلى انهيار المؤتمر الوزاري. وفي سياق الإعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ، ثمة حاجة لإبراز القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

٢٦- وقد اعتُمد برنامج عمل الدوحة كجدول أعمال للتنمية بغية معالجة شواغل البلدان النامية. وينبغي أن تكون قضية التنمية في صلب الالتزام بالمساعدة على إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، نظراً إلى عدم وجود بديل عن وضع استراتيجية تنمية واسعة القاعدة.

٢٧- وأوضح أن النقاش بشأن الزراعة والتعريفات والإعانات والمعاملة الخاصة والمتمايزة يعتبر هاماً بالنسبة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية. فالزراعة على سبيل المثال هي الدعامة الأساسية لغالبية البلدان النامية. وهي ليست المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية فحسب، بل هي حيوية أيضاً لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مصدر رزق لغالبية السكان وتحقيق التنمية الريفية. وثمة حاجة لتصحيح الاختلال في مجال التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وينبغي للبلدان النامية خفض المستويات العالية من الصادرات والإعانات المحلية. كما ينبغي إيجاد حل للمسألة المتمثلة في أن على البلدان النامية أن تخفض تعريفاتها بصورة أكبر وأن تثبتها عند المستويات الراهنة، وأن البلدان النامية لا ينبغي أن تُجبر على خفض تعريفاتها بشكل كبير. والشيء المطلوب هو أن البلدان النامية ينبغي أن يفسح لها المجال لاعتماد نُهُج أكثر مرونة إزاء تخفيض التعريفات، واتخاذ الإجراءات الضرورية فيما يتعلق بالتدابير التحوطية الخاصة والمنتجات الخاصة. وتعتبر المعاملة الخاصة والمتمايزة جزءاً لا يتجزأ من اتفاق منظمة التجارة العالمية، ولكنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من الاقتراحات المقدمة من البلدان النامية. ولم يتفق الأعضاء بعد حتى على الاقتراحات الخاصة بأقل البلدان نمواً.

٢٨- وذكر أن المفاوضات خلال المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق تُعد من القضايا الهامة بالنسبة للبلدان النامية، لا من حيث الذرى التعريفية وتصاعد التعريفات فحسب، بل أيضاً من حيث تآكل الأفضليات والحواجز غير التعريفية التي تؤثر سلباً على الإمكانيات التصديرية لهذه البلدان. وتركز المفاوضات الآن على ما يُسمّى المعادلة السويسرية التي ترى البلدان النامية أنها تعوق التنمية. وهذه المعادلة تدعو إلى خفض التعريفات الصناعية للبلدان النامية. وحتى البلدان التي لا ينبغي لها إجراء أي تخفيضات تعريفية في ضوء المفاوضات الحالية، يجب عليها أن تثبّت جميع خطوطها التعريفية تقريباً عند المستويات المفروضة التي قد تكون أدنى بكثير مما يناسب احتياجاتها. وما يثير قلق البلدان النامية هو فقدان المعاملة الخاصة والمتمايزة الراهنة وأوجه المرونة التي تتمتع بها. وهذا يتعارض مع مصالحها الإنمائية، إذ سيتعين عليها إجراء تخفيضات كبيرة في معدلاتها التعريفية، ومن المحتمل أن ينطوي ذلك على نوعين من التبعات. أولاً، عند خفض التعريفات بدرجة كبيرة، قد تتأثر بعض الصناعات بصورة سلبية، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف بل وحتى إلى إغلاق الشركات والمصانع في هذه القطاعات. وثانياً، ستفقد البلدان النامية حيز تحركها على صعيد السياسة

العامة من حيث استخدام التعريفات كأداة للسياسة العامة تهدف إلى تعزيز تنميتها الاقتصادية. ويُطلب إلى الأونكتاد على وجه التحديد مساعدة البلدان النامية على تأمين حيز السياسة العامة والمرونة.

٢٩- وللمفاوضات الجارية حالياً في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أهميتها من حيث تنمية اقتصادات البلدان النامية. وقد أعادت الفقرة ١٥ من إعلان الدوحة الوزاري تأكيد القرار الذي اتخذه أعضاء منظمة التجارة العالمية بصدد "المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات". والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يعود بالفائدة على البلدان التي لديها القدرة على توريد الخدمات إلى بلدان أخرى، وبما أن البلدان النامية تواجه معوقات في جانب العرض فيما يتصل بتوريد الخدمات، فإن إمكانيات استفادتها ضئيلة جداً. ومن شأن المقترحات التي قدمها مؤخراً عدد من البلدان المتقدمة بأن تقدم البلدان النامية المزيد من التعهدات أن تسبب مشاكل كبيرة فيما يتعلق بإجراء المزيد من التطوير لقدراتها في مجال توريد الخدمات. وهذا سيؤثر على قطاعات أخرى في اقتصاداتها ويقوّض تنميتها الاقتصادية. وهذا هو الجانب الذي تحتج فيه البلدان النامية بأن هيكل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات قد صُمّم بحيث يقوّم التباين في طبيعة صناعة الخدمات، وذلك من خلال إفساح المجال أمام البلدان النامية الأعضاء لاختيار القطاعات التي ترغب في تحريرها وتحديد الإطار الزمني لذلك، وفقاً لاحتياجاتها الوطنية.

٣٠- وتعتبر قضية حقوق الملكية الفكرية ضرورية من حيث وصول البلدان النامية إلى الأدوية، والتعليم وغير ذلك من السلع الأساسية. وللقواعد التي تنظم الملكية الفكرية تأثير مباشر على التنمية المستدامة. فهي، على سبيل المثال، تؤثر على مستوى تحكم المجتمعات المحلية بمعارفها التقليدية، وعلى مسائل أخرى أساسية من أجل تحقيق وتأمين استدامة أهدافها الإنمائية. ودور الأونكتاد بصفته وكالة التنسيق فيما يتعلق بمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار في إطار الأمم المتحدة يمنحه ولاية واسعة للمساعدة على ضمان تنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بطريقة داعمة للصحة العامة وحماية المعارف التقليدية والتراث الشعبي. ونظراً للمحاولات الراهنة لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، أشار المشاركون إلى الأهمية المتزايدة لعمل الأونكتاد. إذ يمكن للأونكتاد المساعدة في حماية حقوق الملكية الفكرية في ثلاثة مجالات: (أ) تعزيز وتعميم نهج متوازن وشامل إزاء الملكية الفكرية والتنمية في جميع أعماله وأنشطته؛ (ب) لفت الانتباه إلى بعض القضايا المحددة ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للبلدان النامية؛ (ج) تعزيز الاتساق بين عمل الأونكتاد في مجال الملكية الفكرية والتنمية وعمل منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

- - - - -